

أزمة سد النهضة وتداعياتها على مصر والسودان

The Renaissance Dam crisis and its repercussions on Egypt and Sudan



غنية بوخرص BOUKHRAS Ghaniya

جامعة الجزائر 03، الجزائر، b.ghaniya1@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/07/01

تاريخ القبول: 2023/05/14

تاريخ الإرسال: 2023/02/03

ملخص:

يمثل سد النهضة أحد أصعب التحديات التي تواجهها كل من مصر والسودان رغم تشاطرهما تاريخا ومصيرا مشتركا، وبينما تعاني الدولتان تدهورا اقتصاديا وسياسي من عقود تبدأ إثيوبيا مسيرتها التنموية وتسلك سبل توحيد عرقياتها الشديدة التنوع والتناقض على هدف تنموي وسياسي هو مشروع سد الألفية، وعبر ما يقارب عشر سنوات تفاوض وخلال هاته المسيرة الممتدة عرفت كل من مصر والسودان تغيرات كبيرة في أنظمة حكمها، مثلث إثيوبيا طرفا في مفاوضات المرحلة الانتقالية السودانية، وانخرطت القاهرة في محاور مناوئة لها، ولم يتم التوصل إلى توافق حول سد النهضة رغم مسارات التفاوض المتعددة. وتعالج هذه الورقة البحثية خلفيات الأزمة التاريخية واستخدامها في التجاذبات السياسية الداخلية، ومسار التفاوض المباشر (اللقاءات الثنائية والثلاثية)، ومسار الوساطة الدولية عبر الولايات المتحدة والاتحاد الإفريقي وصولا على مرحلة الوساطات الدولية لحل الأزمة على مستوى مجلس الأمن.

الكلمات المفتاحية: سد النهضة؛ الأمن القومي المائي؛ دول حوض النيل؛ دول المصب؛ المفاوضات الثنائية.

Abstract:

The Renaissance Dam represents one of the most difficult challenges facing both Egypt and Sudan, despite their sharing a common history and destiny, and while the two countries suffer economic and political decline for decades, Ethiopia begins its development path and takes ways to unite its highly diverse and contradictory ethnicities on a developmental and political goal, which is the Millennium Dam project, and through nearly ten years. Years of negotiation During this extended march, Egypt and Sudan witnessed major changes in their regimes. The Ethiopian triangle is a party to the negotiations of the Sudanese transitional period, and Cairo has engaged in opposing axes, and no consensus has been reached on the Renaissance Dam despite the multiple negotiation tracks. This research paper deals with the backgrounds of the historical crisis and its use in internal political tensions, the path of direct negotiation (bilateral and tripartite meetings), the path of international mediation through the United States and the African Union, and the stage of international mediation to resolve the crisis at the level of the Security Council.

Keywords: Renaissance Dam; national water security; Nile Basin countries; downstream countries; bilateral negotiations.

* المؤلف المرسل: غنية بوخرص. b.ghania1@gmail.com

مقدمة:

تعددت وتباينت الخلافات والعلاقات عبر كافة دول العالم، وذلك كل حسب عواملها وأسباب حدوثها، وهوما يميزها عن بعضها البعض من حيث التأثير والتأثير في العلاقات الدولية وكذلك الأمن الدولي، ومن بين الجوانب الأمنية التي تأثرت مؤخراً هوما يسمى بالأمن المائي، وهذا الأخير الذي برز وكان موضوع العديد من دول العالم وذلك بقوة في العقود الأخيرة، فهو كمصطلح سياسي يعرف على أنه "حماية الأمة وحرمة أراضيها وسيادتها واستقلالها السياسي واستقرارها"، ويرتبط عادة بمفهوم الأمن القومي، باعتباره أحد أبعاد الأمن القومي لما يمثله من أهمية في التنمية وأمن الدولة ويعرف الأمن المائي على أنه "المحافظ على الموارد المائية المتوفرة، واستخدامها في الري والصناعة والشرب، والسعي للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها، ورفع طاقات استثمارها" (فراح 2017، ص. 137).

وعرف في تقرير التنمية البشرية 2006 أنه يعني "الحرص على أن يكون لدى كل شخص مصدر يعتمد عليه للحصول على مياه مأمونة بالقدر الكافي والسعر المناسب حتى يتمكن من عيش حياة ينعم فيها بالكرامة، الصحة والقدرة على الإنتاج. (شويكي، ص. 138)

ومن خلال ما تطرقنا له جاءت الإشكالية: ما هي المسارات الفنية القانونية التي اتخذتها أزمة سد النهضة وما مدى تأثيرها على كل من السودان ومصر؟.

1- مفهوم الأمن القومي المائي:

يتصل مفهوم الأمن القومي المائي والأمن القومي ببعضهما البعض، إذ تعددت الاتجاهات التي سعت إلى توضيح ماهية الأمن القومي، إذ يرى البعض أنه يشمل الأبعاد التنموية (الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية) إلى جانب البعد العسكري، في حين يقصره البعض على الأبعاد العسكرية، ويمكن تعريف الأمن القومي بأنه الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود إمكانياتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية ووفقاً لهذا التعريف فإنه يتضمن عدة عناصر.

- أن يمثل كافة المجالات في الدولة اقتصادية، سياسية، اجتماعية أو دفاعية.

- أن تكون هذه الإجراءات في حدود الإمكانيات المتاحة.

- التخطيط للحاضر والمستقبل بشكل أريج.

- مراعاة الظروف الدولية والإقليمية التي تحتاج إلى إعادة تقييم من حين إلى آخر. (بن سيد أحمد 2020، ص. 06)

لهذا يعتبر الأمن المائي جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي للدولة.

2- أزمة سد النهضة:

تعود الأزمة إلى بداية 1958 بعد أن قررت مصر إنشاء السد العالي، وتزامن ذلك مع توطد العلاقة بين هبلا سلاسي وأمريكا آنذاك وكردة فعل على ارتباط نظام عبد الناصر بالاتحاد السوفياتي وتمويل السوفييت للسد العالي بمصر، وعليه قامت إحدى المؤسسات الأمريكية بدراسة متعددة الجوانب للاستغلال

الأمثل لموارد المياه في إثيوبيا، والتي اشتملت مسحا كاملا للأراضي التي يمكن استصلاحها، وتقسيم الموارد المائية واستخدامها في توليد الطاقة في حوض النيل الأزرق وروافده، تشمل أربعة سدود كبيرة على النيل الأزرق بإجمالي سعة تخزينه 70 مليار م³، وإجمالي قدرة كهربائية 5500 ميغاواط، واعتمدت إثيوبيا على المكتب الفرنسي BECOM وعدة مكاتب هولندية والتي ضاعفت السعة التخزينية للسدود (عوض خليفة 2019، ص. 57).

وبالتالي ففكرة السدود الإثيوبية هي جزء من الإستراتيجية القومية لإثيوبيا للخروج من دائرة الفقر إلى دولة متوسطة الدخل بحلول 2025 من خلال إنتاج واستثمار الطاقة الكهربائية.

إثيوبيا كانت منشغلة بحروبها الداخلية والخارجية مع اريتريا (1960 – 1991) وحرب الأوغادين مع الصومال (1977 – 1978) لهذا كانت مكتفية بأوضاعها الداخلية، فعرفت بناء سدود صغيرة خلال الستينيات وسبعينيات القرن الماضي معظمها على نهر أواش. (احمد سلمان 2013، ص. 262)

لكن مع بداية القرن الحالي بدأت الأوضاع تتغير أين بدأت في بناء سدود مثل (مشروع تس أباي الأول، سد فينشأ، مشروع تس أباي الثاني، سد تكذي (نهر عطبرة)، سد تانا بيليس ثم سد الألفية اوسد النهضة.

حجم تخزين سد النهضة يبلغ 74 مليار متر مكعب من المياه، ارتفاعه 145 متر بطول 1800 متر، وبعد يوم من توقيع العقد بمبلغ 4.8 مليار دولار ودون مناقصة عالمية مع شركة ساليبي للإنشاءات الإيطالية Salini Construction Company أعلنت إثيوبيا رسميا عن السد بمواصفات جديدة كما ورد في الدراسات الأمريكية، الجديد ان السد سمي في الأوراق الرسمية قبل الإعلان بمشروع XX Project وأطلقت عليه سد الألفية Millennium وفي اجتماع الوزراء الإثيوبي أصبح اسمه سد النهضة وهدفه توليد الطاقة الكهربائية (احمد سلمان 2013، ص. 58).

3- اتفاقية إعلان المبادئ في 23 مارس 2015 بالخرطوم: نصت

- مبدأ التعاون على أساس التفاهم المشترك والمنفعة المشتركة وحسن النوايا والمكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولي والتعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب.

- مبدأ النهضة والتكامل الإقليمي.

- مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق.

- مبدأ الاستخدام المنصف.

- مبدأ التعاون وإدارة السد بتنفيذ توصيات لجنة الجزء الدولية وهي استخدام الدول الثلاث بروح التعاون (عبد القادر العوض، 2015، ص. 202).

4- سد النهضة وسياسات الهيمنة المضادة:

تحولت فكرة السدود الإثيوبية إلى واقع ملموس عام 2009، أين تمت المسوح المطلوبة في المنطقة، وفي 2010 انتهت التصميمات الخاصة بالسد، وخلال ذلك استخدمت إثيوبيا تكتيكات للتوظيف السياسي

واستخدامه لدعم مكانتها الإقليمية والدولية، وقد تمكنت من الحصول على الموافقة المصرية والسودانية على بناء السد بعد الاتفاق على المبادئ المذكورة أعلاه خلال قمة الاتحاد الإفريقي في يونيو 2014 وتم التوقيع في مارس 2015.

ومن الملاحظ إن التصرفات الأحادية من الجانب الأثيوبي هدفت ومنذ الإعلان المنفرد عن بناء السد إلى إرسال رسالة قوية لكل من مصر والسودان مفادها أن إثيوبيا لم تعد بحاجة إلى موافقتها المسبقة كشرط لازم لبناء مشاريعها التنموية على حوض النيل الأزرق.

ولعل المماثلة وإطالة أمد المفاوضات من أبرز التكتيكات التفاوضية لفرض الهيمنة المائية الإثيوبية المضادة والتسويق وإطالة أمد المفاوضات، حيث تظهر خبرة جولات التفاوض الخمس أن إثيوبيا استطاعت أن تفرض سد النهضة كحقيقة واقعة، وأن تحصر نطاق التفاوض في الجوانب الفنية. (حمدي عبد الرحمن 2020، ص. 49)

1-4 الجولة الأولى (2011 - 2013):

تم تشكيل لجنة فنية ثلاثية وتحديد ولايتها، وقد اشترطت إثيوبيا أن تستمر عملية بناء السد أثناء المفاوضات، كما قدمت لجنة الخبراء الدولية تقريرها، الذي أشارت فيها إلى مشكلة أمان السد وضرورة استكمال الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بتأثير السد.

2-4 الجولة الثانية (2014 - 2015):

شملت توقيع إعلان المبادئ الخاص بسد النهضة، والذي كان بمثابة شهادة ميلاد رسمية له، وهوما جعل إثيوبيا تعتمد على نهج التصرفات الأحادية خلال تلك المرحلة.

3-4 الجولة الثالثة (2016 - 2019):

هذه الجولة شملت قواعد ملء وتشغيل السد بعيدا عن الجوانب القانونية والسياسية التي تضمن الحقوق المائية لكل من مصر والسودان، واتسمت هذه الجولة بالفشل. (حمدي عبد الرحمن، 2020، ص 51)

4-4 الجولة الرابعة (2019 - 2020):

عرفت هذه الجولة تدخل الولايات المتحدة والبنك الدولي، ورغم التوصل إلى مسودة اتفاق نهائي، وقعت عليه مصر، أين انسحبت إثيوبيا رافضة الضغوط الأمريكية ولجأت كل من مصر والسودان إلى مجلس الأمن الذي أحال ملف سد النهضة على الاتحاد الإفريقي لتبدأ الجولة الخامسة المفاوضات الثلاثية برعاية أفريقية منذ 26 يونيو 2020، والتي أعادت فيها إثيوبيا نهج الحلول الجزئية وعدم رغبتها في التقيد بأي اتفاق ملزم من الناحية القانونية.

لجأت إثيوبيا إلى رفض النظام القانوني لنهر النيل وفقا لنظرية "الصحيفة البيضاء" التي لا تلزمها بأي معاهدات خلال العهد الاستعماري، مثل معاهدة 1902، والمعاهدة الانجلو- مصرية الموقعة عام 1929، إضافة إلى معاهدة مياه النيل 1959 بين مصر والسودان ودعت إثيوبيا دول المنبع الأقوى التي تبنت "مبدأ يتريري" إلى ضرورة التقسيم المنصف لمياه النيل على أساس معاهدة جديدة على مستوى جميع دول الحوض في

الوقت الذي كانت فيه المعاهدات والقوة العسكرية هي القاعدة سابقا، يتم اليوم الترويج لمفاهيم الأمن الإنساني والاستخدام المنصف والمتساوي لموارد المياه بشكل متزايد وهوما استغلته إثيوبيا. أين ظهرت مبادرة حوض النيل 1999 بين البلدان العشر المجانية لحوض النيل، والتي كان هدفها تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بالاستخدام العادل والمنصف للنيل، وأفرزت المفاوضات إطار عمل لتقاسم المياه بمقتضى اتفاقية الإطار التعاوني (اتفاقية عنتي) لتحل محل معاهدة 1959، غير أن معارضة كل من مصر والسودان أوقفت العملية. (حمدي عبد الرحمن، 2020، ص 61).

نصّت الاتفاقية على أن دول المنبع لن تحتاج على موافقة مصر المسبقة على مشروعات المياه في دول المنبع وسيكون الأمن المائي بدلا من "الحقوق التاريخية"، هو المعيار لاستخدام المياه وفقا للمادة (14ب) من اتفاقية عنتي، ولعل ذلك يفسر سعي إثيوبيا لربط مفاوضات سد النهضة باتفاقية التعاون الاطاري، الأمن الذي يسمح لها بالحديث عن تقاسم المياه.

والمثير للانتباه أن إثيوبيا صورت لسد النهضة على انه مشروع تنموي إقليمي، لن يتسبب في أية أضرار لدولتي المصب، ويضمن حق إثيوبيا في التنمية وهوما روج له إقليميا ودوليا رغم ان السد له مخاطر جمة على المجتمعات المحلية ودول الجوار، إذ سيطر الخطاب الشعبي المتعلق بسد النهضة على الداخل الإثيوبي.

5- أضرار سد النهضة:

لم يكن بناء السد مفاجئا للمتابعين للملف المائي في مصر وتدهور الدور المصري على الساحة الإفريقية في العقود الثلاثة الأخيرة، خاصة بعد حادثة محاولة اغتيال الرئيس الراحل حسني مبارك في أديس أبابا 1995، وإنما كان متوقعا بناء السدود لتوليد الطاقة الكهرومائية وتحقيق التنمية، وكذلك تعديل الاتفاقيات التاريخية، والمفاجئ هوتوقيت بناء السد، واسمه. (عمر، ص 130)، هذا السد أمر استراتيجي ومسألة أمن قومي أما مخاطر السد فيمكن إيرادها فيما يلي:

- تحويل مجرى السد قد لا يؤثر على تدفق المياه إلى مصر والسودان، ولكن بعد اكتمال بناء السد وملؤه ب 74 مليار م³، يؤدي حتما إلى عجز قدره البعض ب 11 و 19 مليار م³، بمتوسط وبالتالي إثيوبيا ستتحكم في أربعة بوابات لتدفق المياه إلى باقي الدول، وهوما يؤثر على تدفق المياه على دول المصب خاصة مصر، إذ تنخفض إلى 20 مليار م³، مما يؤدي إلى كارثة في مصر لاعتماد مصر الكامل على نهر النيل، وهوما ينعكس سلبا على الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية، فضلا عن آثاره السلبية على البيئة.

- خلال ملء السد سيكون مصحوبا بالعجز في انتاج الطاقة المائية بمصر، وانخفاض مستوى بحيرة ناصر على حوالي 15 متر.

6- أسباب فشل مصر في إدارة ملف سد النهضة داخليا وخارجيا:

مرت مصر بأضعف حالاتها قبل ثورة 2013 نظرا لانشقاق الصف الداخلي والمعارضة القوية للرئيس المصري محمد مرسي الذي تصرف وفق ما تمثله مصالح الإخوان المسلمين. (حمدي عبد الرحمن، 2020، ص 22)

فنجذ أن مصر قوة مائية مهيمنة في منطقة حوض النيل، حيث امتلكت حق النقض وفقا لمبدأ الإخطار المسبق في مواجهة إثيوبيا ودول حوض النيل، إذ لم تجرؤ أي دولة على مواجهة مصر.

غير أن الأوضاع اختلفت فبعد إن كانت مصر تتقوى بالنظام القانوني الموروث واتفاقية 1959 مع السودان، والدعم الدولي أصبحت في وضع آخر مغاير لأن الأوضاع الإقليمية تغيرت في غير صالح كل من مصر والسودان بعد ثورات الربيع العربي 2011، وانفصال جنوب السودان، أدت إلى صعود إثيوبيا ودول جماعة شرق إفريقيا التي تضم كينيا وأوغندا تنزانيا رواندا بوراندي، وهي من دول حوض النيل، وتجدر الإشارة إلى التمويل الدولي الذي وفرته الصين جعل دول حوض النيل في تحدي للهيمنة المصرية التي كانت تعتمد على المؤسسات المانحة الدولية لعدم تقديم أي تحويلات مالية لمشروعات تقام على نهر النيل قبل موافقة مصر.

وبالتالي يمكن القول إن العلاقات المصرية – الإفريقية عرفت تراجعاً مثل العلاقات مع السودان لهذا عقدت مصر عدة اتفاقيات بهدف تحقيق التقارب مع الدول الإفريقية، غير أن مؤتمر شرم الشيخ في أبريل 2010، أدى إلى زيادة الخلاف بين دول حوض النيل تقارب مع السودان، وتباعد مع باقي الدول وهوما يؤكد تراجع الدور المصري ونفوذه في القارة في ظل تعدد الأبعاد السياسية والأمنية، خاصة في ظل وجود إسرائيل ودورها النشط في قضية السد، وقيام دولة جنوب السودان تسعى هي الأخرى إلى تحصيل حصتها من المياه كل هذا في ظل غياب استراتيجية حول كيفية استيعاب آثار تفكك السودان على الأمن القومي المصري. (بن سيد أحمد 2020، ص. 12)

7- المواقف الدولية والإقليمية من سد النهضة: (بن سيد أحمد 2020، ص. 06)

7-1 موقف دول الإقليم وحوض النيل:

بعد الشروع في بناء السد، والتوافق بشأن إعلان المبادئ بين الدول الثلاث (السودان، إثيوبيا، مصر) لا في مقترح بناء السد مباركة جميع دول حوض النيل، ولولا الإشكالات التي ظهرت لاحقاً برفض إثيوبيا لأي تدخل أوروبي في ملزم لها في بناء المشروع وتشغيله لكان التوافق هو سد المناقشات المتعلقة بالمشاريع التنموية في دول حوض النيل، ولربما أصبح سد منطلقاً للتكامل الاقتصادي الجاد بين الدول الإفريقية وليس فقط حوض النيل، وهي المقاربة التي بدأت تبتعد رويداً رويداً بعد كل لقاء يخفق فيه الأطراف المعنيون بمناقش ملف السد. (عبدا، 2020)

7-2 موقف الاتحاد الإفريقي:

بسبب وجود مقر الاتحاد على أرض أحد الأطراف الأساسيين في القضية وهي إثيوبيا اتسم الموقف بالتعقيد، خاصة مع تلميح البعض إلى حجم التأثير الذي تخلقه ضغوط أديس أبابا على الاتحاد الإفريقي، فكان موقفه واضحاً وهوثمين المشاريع التنموية الإفريقية وبالتالي الترحيب بمشروع السد، وتدخله لاحقاً من أجل تقريب الرؤى بين الأطراف بعد بروز الخلافات بين الدول الموقعة على المبادئ، مفضلاً عدم تدويل القضايا الإفريقية (دقاش 2022، ص. 32).

7-3 الموقف الدولي:

تناولت المؤسسات السياسية الدولية الرسمية في الدول العظمى بمنظور آخر وبدا ان القضية قريبة من التدويل، كما أن موقفهم لا يبتعد عن إطار التحالفات والتقاربات إلى بلد دون الآخر فمنظمة الأمم المتحدة قدمت نصائحا غير ملزمة للطرفين أبرزها الدعوات المتكررة بالالتزام بإعلان المبادئ الموقعة بين الدول الثلاث وهي مذكورة سابقا في البحث.

7-4 الولايات المتحدة الأمريكية:

العلاقات الأمريكية الإثيوبية علاقات متقلبة بسبب التحولات السياسية التي شهدتها إثيوبيا خلال الثلاثين عاما، ثم تحسنت بسقوط النظام الشيوعي في اديس أبابا 1991 وسيطرت تحالف الجبهة الثورية الديمقراطية على الحكم على غاية 2018.

وخلال هذه السنوات تكونت علاقات براغماتية بين إثيوبيا وأمريكا مبنية على المصالح المشتركة لكنها خالية من الود كما وصفها الايكونوميست (عبدا، 2020)، أما في فكرة باراك أوباما فعمل على تمتين العلاقات الأنثيوبية الأمريكية، كاستراتيجية لضمان استمرار تحالف الدولتين في محاربة الإرهاب بالقرن الإفريقي، أما فترة ترامب فانسحبت بتقريب وجهات النظر ودعواتها للأطراف للتباحث في واشنطن في جلسة شهدت انسحاب إثيوبيا، ثم تلته رسائل بتدمير سد النهضة بضربات مصرية وهوما يعني وقوف أمريكا اتجاه مصر. (دقاش 2022، ص. 33)

7-5 الصين:

يصف البعض موقف الصين بالغامض، لكن دعمها لإثيوبيا حقيقة واضحة من خلال الشركتين الصينيتين Gezhouba مقرها ووهان، ثم التعاقد معها مقابل 40.1 مليون دولار وهي شركة هندسية، أما الثانية فهي شركة الكهرباء فويت للطاقة الكهرومائية المحدودة بعقد قيمته 113 مليون دولار للمشاركة في بناء السد، وهويكس التقارب بين الصين وإثيوبيا، وقامت الصين بإلغاء الفائدة على القروض الإثيوبية. (بيان الخارجية الصينية، 2020)

غير أن الصين في يونيو 2020 أعلنت انها تدعم (إثيوبيا، مصر، السودان) لحل الخلافات من خلال الحوار في أزمة سد النهضة.

7-6 الاتحاد الأوروبي:

التزم الاتحاد الأوروبي بصفة المراقب لوجود مصر كطرف في الموضوع والتي تعد شريكا مهما للاتحاد الأوروبي، دعا الأطراف على الحوار، غير أن الدور الأمريكي الصيني أضعف موقف الاتحاد الأوروبي وجعل منه فاعلا ضعيفا.

خاتمة:

رغم التفريط الشديد الذي قدمته السلطات المصرية في حصة مصر من المياه واستدراجها لقضايا فنية بحثة فإن إصرارا إثيوبيا على عدم التوقيع أو التوافق على أي التزامات حول مصر والسودان يؤكد ان القضية سياسية واستمرار التفاوض على أسس فنية بحثة كان مسار خاطئا منذ البداية، حيث تجسدت أهم نتائج قضية السد في ما يلي:

